تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع ، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

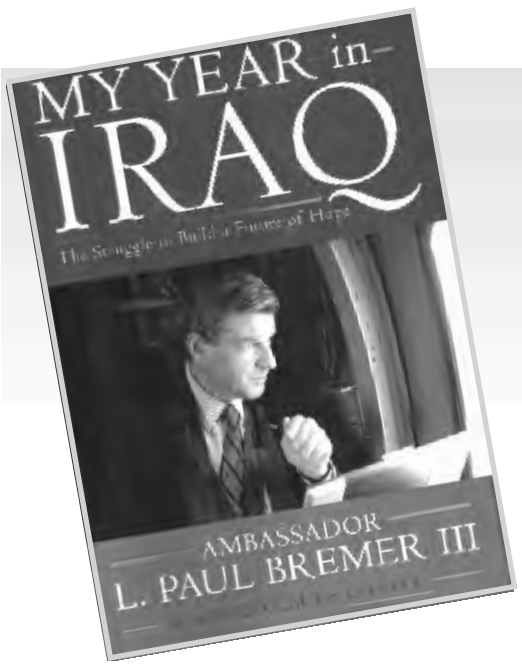

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة /د. عابد اسماعيل

(الحلقة الثامنة و الثلاثون)

حين علمتُ في أوائل تموز أن السيستاني ، لا يزال يعتقد بأن التحالف هو الذي سيكتب الدستور العراقي ، وأنه ما زال مصرّاً على أن يقوم العراقيون بذلك ، أرسلتُ إليه رسالة من خلال العديد من القنوات مركزاً على مجموعة من النقاط : أتينا كمحررين وليس كمحتلّين ، وقد اتفقنا على أن يقوم العراقيون بكتابة الدستور ، ويجب على مجلس الحكم أن يقرّر العملية المناسبة - والتي كانوا يحاولون القيام بها.

وعبر تبادلٍ لاحقٍ للآراء، أكدتُ لسماحة آية الله السيستاني، أننا نعي جيداً المعاناة التي تعرض لها الشيعة، مشيراً إلى أن رحلتي الأولى خارج بغداد كانت إلى القبور الجماعية في الحلة. وأضفتُ أن التحالف يضخ المزيد من الأموال في مشاريع إعادة البناء، في قلب المناطق الشيعية.

كما كنتُ أتبادلُ مع السيستاني رسائل منتظمة حول الوضع الأمني في النجف، وخاصة خلال شهر آب. وقد قلت لسماحته أنني، أنا وهو، "نتشارك المسؤولية في تجنّب العنف غير الضروري." لم يكن أحدٌ منّا يريد أن يرى عنفاً موجهاً من الشيعة ضد السنة، أو العكس. كلانا كان ينشد عراقاً، ديموقراطياً، مستقراً، يعيش بسلام مع جيرانه.

بين تموز ومنتصف أيلول وحده، قمت بأكثر من اثني عشر اتصالاً بسماحة السيد آية الله. وقد عبر السيستاني مراراً عن امتنانه الشخصي لكل ما قام به التحالف من أجل الشيعة في العراق. لكنه ظلّ مصراً على أن المؤتمر الدستوري "يجب أن يكون منتخباً مباشرة".

وفي محاولة لإقامة قناة اتصال أخرى، غير مباشرة، مع السيستاني، كنت قد اصطحبت الوزير باول إلى العشاء في منزل آية الله حسين الصدر، أكبر رجالات الشيعة في بغداد. ولأنه كان من المعارضين الأشداء لنظام صدام، بقي السيد الصدر تحت الإقامة الجبرية لعدد من السنوات، مما أعطاه وقتاً كافياً لتأليف أكثر من مئة كتاب عن الإسلام، ولم يخرج إلا عندما طلبته الشرطة للتحقيق. عندئذ كان يتمّ تعليقه عادةً بمروحة السقف، في قسم الشرطة، ويتعرّض للضرب على مدى ساعات متواصلة. كنت أزور هذا العلامة بشكل منتظم، وقد تأثرتُ بشجاعته وثقافته الروحية.

كنتُ أعلمُ أن حسين الصدر يرى السيستاني أسبوعياً، وبالتالي قبل أسابيع من زيارة باول، كنت قد اقترحت عليه بأنه ربما يمكن "اختيار" المؤتمر الدستوري عبر عملية ما، من عناصر مختلفة في المجتمع العراقي، وليس "انتخابه". في هذا المساء، وبناء على اقتراحي، قال باول أنه من المهم أن نمنح السيادة بطريقة منتظمة بعد أن تكون قد كتبت هيئة ممثلة الدستور، وصوت الشعب عليه. وقد أجاب الصدر بإشارة غامضة إلى احتمال القيام باختيار المؤتمر الدستوري، وكان هذا بمثابة نوع من التقدم.

مع ذلك، ظل السيستاني متمسّكاً بموقفه. وقد أثبت لاحقاً موقفه المتصلّب فشل خطتنا الأولى بشأن العملية السياسية في العراق.

وبالرغم من أن الوضع السياسي لم يكن مستقراً، وأعمال التمرد في تصاعد، كانت التحالفات تتشكّل في واشنطن، وفي الأمم المتحدة، حول الهدف المشترك في منح العراق سيادة مبكّرة. في واشنطن، بدت حملة "السيادة الآن،" (صدى لسياسة النقل المبكر للسلطة في نيسان) متركزة مع نائب وزير الدفاع بول ولفويتز، ووكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية دوغلاس فيث، وجون هانا في مكتب نائب الرئيس. وهؤلاء كانوا قريبين من أحمد الجلبي، الذي كان يضغط باتجاه تنفيذ هذه السياسة، خلال زيارتين له إلى واشنطن، منذ أيار، وكان قد عاد إلى الولايات المتحدة، بصفته رئيساً لمجلس الحكم، خلال شهر أيلول.

في الأمم المتحدة، كان مجلس الأمن يناقشُ قراراً يقضي بتوسيع القدرة العسكرية للأمم المتحدة، ودورها في التطوير وتقديم "المساعدة" السياسية إلى العراق، عقب تفجير آب. هذا ترك ثغرة أمام الفرنسيين لإضافة صوتهم إلى المطلب الذي يرى أن نسلّم العراق بكل بساطة إلى مجلس الحكم، بالرغم من أن فرنسا كانت أول من رفض الاعتراف بمجلس الحكم إبان تعيينه.

في الثالث عشر من أيلول، تلقيتُ مكالمة هاتفية من رامسفيلد جعلتني أشعر بالضيق. كان قد عبر عن حماسه لمفهوم منح السيادة بأسرع وقت ممكن إلى المجلس، أو لمجموعة عراقية أخرى. قلتُ له صراحةً إنني لا أوافق، لكنه أجابني بحماس، "حسن، إذاً، ابعث لي ورقة تقدم فيها أسبابك." في نفس اليوم، شرحتُ مخاوفي في مذكرة أرسلتها إليه. قلتُ إني أوافق على أن يعطى العراقيون مسؤوليات سياسية وأمنية بسرعة، وبطريقة تتيح لهم النجاح. راجعتُ الخلاف الرئيسي بيننا وبين مجلس الحكم، والذي كان يتركز حول فيما إذا كان يجب أن يُنتخب المؤتمر الدستوري، منوهاً بتوصيات اللجنة التحضيرية بأن الدعوة إلى مؤتمر منتخب "حسب تقييماتنا وتقييمات الأمم المتحدة ...سوف يؤجّل عملياً أي تحرك ملموس باتجاه سيادة عراقية لمدة سنتين تقريباً." لهذا السبب، كان يقف قلة من الأعضاء مع الفكرة في مجلس الحكم.

متطرقاً إلى موضوع نقل السيادة إلى مجلس الحكم، أكدتُ بأنه يجب أن "نوضح بأن هذه الطريق البديلة للسيادة ليست مقبولة بالنسبة لنا." لا يملك مجلس الحكم أي تفويض لحكم العراق. وأعضاؤه، بالرغم من كونهم أفراداً كفوئين، يفتقرون للدعم الجماهيري. كما أنهم يفتقرون للمصداقية بين قطاعات واسعة من الشعب العراقي. ما زالوا غير قادرين على اتخاذ قرارات هامة في صلب السياسة العامة، إلا تحت تحريض وضغط سلطة التحالف المؤقتة.

"إن مجلس الحكم قارب مثقوب. إن منحهم السيادة قبل الدستور والانتخابات يقوض التزامنا بعملية دستورية، بل ويهدد بإفشال تلك العملية. إن تركهم وشأنهم، مع اليد المرشدة للأمم المتحدة، يمكن ان يؤدي على الأرجح إلى أن يحل مجلس الحكم نفسه، أو، ما هو أسوأ من ذلك، أن يهيمن عليه فردٌ أو اثنان."

شرحتُ قضيتي بزخم كبير. في وقت متأخر من الليلة نفسها، تلقيت ملاحظة قصيرة من وزير الدفاع تقول: "أتفق مع مذكرتك، وسوف أرسلها إلى الرئيس بوش، وإلى أعضاء مجلس الأمن القومي. أنت على المسار."

فقط لو أنّ الأشياء كانت دائماً بهذه البساطة في واشنطن...

في الأسبوع الثالث من أيلول، أتى جون أبي زيد وريك سانشيز لإطلاعي على جهودهم المتعلقة بضم خطتهم الاستراتيجية إلى خطة سلطة التحالف المؤقتة. وبدا أنهم يحققون تقدماً. كانت الحالة الأمنية في الشمال الكردي أفضل بكثير منها في الجنوب الشيعي. كانت تدريبات الجيش العراقي الجديد تجري على قدم وساق. كان كلاي قد توصل إلى اتفاق مع الأردنيين لتدريب ما يربو على ١٥٠٠ شرطي عراقي شهرياً، بالرغم من أن أعمال البناء في قاعدة التدريب الأردنية كانت تعني أننا لن نستطيع البدء إلا بعد رمضان، في نهاية تشرين الثاني. ولكن في المثلث السني، وفي مناطق عديدة من العراق، ظلّ التمرد يمثّل تهديداً خطيراً، وبدأ يؤثر على مشاريع التعافي الاقتصادي للتحالف. بدأ بعض المقاولين الأوربيين يخشون من كمائن تُنصب لآلاتهم، وهجمات تستهدف مواقع عملهم. لكن أبي زيد أكد لي أنّ قوات المهام المشتركة رقم (٧)، وبعض "العملاء الخاصين،" قد نجحوا في الكشف عن شبكات المتمردين، والتي يصعب على العدو إيجاد بدائل لها. "جري،" قال أبي زيد، "أقترح أن يأخذ فريق ريك مهمة تدريب الشرطة من سلطة التحالف المؤقتة."

كنا نتوقع شيئاً يشبه هذا الاقتراح لكنني، لم أحبه. كان هذا يعني أن القوات الأمريكية هي التي ستقوم بتدريب الشرطة العراقية، وفي الوقت نفسه، تحارب المتمردين. وبالرغم من أن جنودنا هم الأفضل في العالم في قدراتهم القتالية، فإنهم تدربوا وجهزوا للقيام بعمليات التحرّك السريع للقضاء على العدو، وليس على حماية الأحياء، والانخراط بالتحريات الجنائية. وبدأت أتساءل عن بواعث القيادة العسكرية. إن الدفع بعشرات الآلاف من متطوعي الشرطة العراقية في دورات تدريبية مبتورة، من أجل الحلول مكان القوات الأمريكية لم تكن منهجية مجدية، في المدى البعيد، لحفظ أمن البلاد.

"لقد خبرنا هذا المسار من قبل، يا جون،" قلتُ. "أنا أوافق تماماً على مسألة النقل بأقصى سرعة ممكنة لإنشاء قوة أمن عراقية. هذا هو السبب الذي جعلني أعتبره العنصر الأكبر في ميزانية الدعم الإضافي. لكنني لستُ مقتنعاً على الإطلاق أن الجيش يعرف كيف يدرب شرطة احترافية، خاصة أننا نملك الخيار الأردني الآن، وأنا لا أريد أن أغيّر المسارات من جديد."

حين غادر كل من أبي زيد وسانشيز، لم يكن النقاش قد وصل إلى نتيجة.

في ظهيرة اليوم التالي، تأكدت مخاوفي المتعلقة برغبة الجهات العسكرية باستبدال القوات الأمريكية بشرطة عراقية، غير مؤهلة، في الربيع، وذلك خلال اجتماع، عبر الفيديو، يجمع القيادة المركزية وسلطة التحالف المؤقتة مع رامسفيلد وولفويتز، وأبي زيد. قال وزير الدفاع إن أبي زيد قد عرض فرضية احتمالية بأن قوات أمن عراقية كافية ستكون جاهزة مع نهاية آذار، يسمح لنا بسحب كتيبة أمريكية خارج العراق. لكنّ رامسفيلد نوه بأنه من المبكر القول إن هذه الاستراتيجية ستأتي أكلها، بما أنها تعتمد على السرعة التي ندرب فيها قوات الشرطة العراقية.

"سيدي الوزير،" قلتُ، مقترباً أكثر من الميكروفون في غرفة الاجتماع اللاسلكية الصغيرة، "يجب أن نكون واقعيين." واستعرضتُ معهم الحقائق. ما زال لدينا ٤٠ ألفاً من الشرطة العراقية على رأس عملها، لكن هؤلاء هم شرطة سابقة وظيفتها حماية الشوارع فقط، وقلة منهم خضعت لبرنامج تدريب قصير المدى، لا يتجاوز ثلاثة أسابيع. ويقدر كيريك أن نصف هؤلاء غير مؤهل، ويمكن الاستغناء عنه.

واستعرضت الخطط القاضية بتدريب الشرطة العراقية في الأردن، مشيراً إلى أنّ البرنامج يهدف إلى تخريج ٢٥ ألفاً من الضباط المدربين، في غضون خمسة عشر شهراً. ولكن ليس قبل يوم واحد من هذا التاريخ. وبما أننا ماضون قدماً في تدريب الجيش العراقي الجديد، فإن مهمة هؤلاء الأساسية هي حماية العراق من الأعداء الخارجيين، وليس حفظ الأمن الداخلي. إن وجود قوات عسكرية، مسلحة جيداً، تحمل أوامر عامة، هي عماد العديد من دول العالم الثالث.

كان لدي انطباع قوي أنه ما من أحد مشارك في الاجتماع كان يريد أن يسمع هذا البيان.

"حسن،" قال رامسفيلد، "علينا فقط أن نسرع من برامج التدريب هذه."

"سيدي الوزير، إننا نمضي إلى الأمام بأقصى سرعة ممكنة." سوف يدرب البرنامج الأردني أربعة أضعاف العدد من رجال الشرطة خلال عام واحد، وهذا ما لم يتمّ في أي مكان آخر في العالم."

ولمّح ولفويتز إلى أنّ الشرطة العراقية ستكون أفضل من قواتنا، لأنها بالطبع ناطقة بالعربية الأم، ويمكنها أن تزودنا باستخبارات مهمة فائقة عن المتمردين.

"هذا صحيح، يا بول،" قلت. "أوافق. ويمكننا بالتأكيد أن نحصل على استخبارات أهم عن هؤلاء الأشرار. لكننا لن ننجح في العراق، في المدى البعيد، إذا لم نترك خلفنا قوة شرطة عراقية محترفة."

كان مناخ اليأس المهيمن حيال انتقال القوات الدوري مصدراً للقلق بالنسبة لي. كانت قواتنا، وقادتها، عاقدين العزم على أداء خدمتهم بتفان كامل، وتحقيق المهمة التي جاؤوا من أجلها. غير أن حفظ السلام بعد نجاح الحملة العسكرية التقليدية سيكون عملاً شائكاً وصعباً- كما كنتُ قد حذرتُ الرئيس ومستشاريه من أعضاء مجلس الأمن القومي في قطر. وانتابني شعور مقلق بأن التحديات التي يطرحها انتقال القوات الدوري في الربيع كان يدفع بقادة البنتاغون إلى التفكير بخطوات يمكن أن تكون معيقة لنجاح المهمة في العراق، في المدى البعيد.

كنتُ قد عدتُ إلى البنتاغون في العشرين من أيلول، للإعداد لجلسة الاستماع في الكونغرس، حين اتصل بي كلاي من بغداد.

"أُطلقت النار على عقيلة الهاشمي هذا الصباح فيما كانت تغادر منزلها. إنها الآن في مستشفى اليرموك."

كانت عقيلة الهاشمي واحدة من ثلاث نساء في مجلس الحكم، وهي امرأة شيعية مثقفة، وديبلوماسية سابقة. كانت تتهيأ لمرافقة الوفد العراقي إلى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك.

"ما هي طبيعة إصابتها؟"

"لا أعتقد أنها ستتمكن من النجاة، يا جري،" قال كلاي. "لقد أصيبت في معدتها بنيران رشاش (AK-47) وخسرت الكثير من الدماء." "هل قمنا بكل ما في وسعنا القيام به؟" "أجل، قمنا بنقلها إلى المستشفى التابع لنا في المنطقة الخضراء، وقد كنتُ هناك. أمسكتُ بيدها، لكنها لم تستجب، وتحدثتُ إلى أقاربها. بكل صراحة، لا تبدو الأمور مشجعة."

سيرجيو، أولاً، ومن ثم الحكيم، والآن عقيلة الهاشمي. أين يمكن أن ينتهي كل هذا؟

وبينما كنتُ أراجع استراتيجيتي لجلسة استماع الكونغرس مع دون رامسفيلد يوم الأحد، ٢١ أيلول، علمتُ أن مكتب دوغ فيث قد أعدّ مسودة ورقة تدعو إلى "شكل ما" من السيادة المبكرة. لم يكن دون قد قرأها بعد، لكنه وعد بإعطائي نسخة لمراجعتها هذه الليلة.

السيد علي السستاني

السيد حسين الصدر

أحدٌ ما يجب أن يطرح أخيراً تساؤلات جدية عن هذا المفهوم.

في صباح يوم الاثنين، ٢٢ أيلول، اجتمعت مع بول ولفويتز في مكتبه في البنتاغون، قرب الردهة (E-Ring) القريبة من مقر رامسفيلد. كان موضوع النقاش ورقة فيث التي تقترح منح سيادة إلى مجلس الحكم وتسميتها "حكومة مؤقتة."

قرأتُها يوم الأحد: سمكة قديمة في غلاف جديد. جلستُ أنا وبول حول الطاولة، قريباً من الباب، في مكتبه. كنا قد عرفنا بعضنا بعضاً منذ أكثر من عشرين عاماً، وكنتُ أحترم حصافته وتوقده الذهني في مواضيع هامة. كنت أشاطره الرأي بأن عراقاً ديموقراطياً يمكن أن يخلق ثورة في المنطقة. لكنني كنت متأكداً أن هذا سوف يستغرق وقتاً وصبراً.

بعد أن جلسنا حول الطاولة، نتناول القهوة، سأل بول، "ما رأيك بالورقة المقدمة؟"

"بصراحة، لا أرى فيها الكثير. يبدو أن جماعتك لا تفهم كم يفتقر مجلس الحكم للفعالية." كنتُ أختار كلماتي بدقة متناهية، ولا ألوي معانيها. "هؤلاء لا يمكنهم أن ينظموا مسيرة استعراضية، فكيف بإدارة بلاد؟"

لم يعجب هذا الكلام بول. "ولكن علينا أن نتحرك بسرعة على الجبهة السياسية،" قال. "ماذا لو أننا وسعنا مجلس الحكم ليضم ١٠٠ أو ٢٠٠ لجعله أكثر تمثيلاً، ومن ثم نمنحهم السيادة؟"

"أعتقد أنه يمكننا فعل ذلك، ولكن نظرياً فقط،" أجبتُ. "لكن العملية سوف تستغرق وقتاً كبيراً.. وتتطلب هدراً كبيراً للوقت." ثم ذكّرته أن فريق الحكم الأمريكي- البريطاني المشترك احتاج إلى أكثر من شهرين لاختيار خمسة وعشرين عضواً فقط إلى مجلس الحكم، وكان هؤلاء يعملون عشرين ساعة في اليوم. "الله وحده يعلم كم من الوقت نحتاج لتوسيع دائرته."

"حسن. لماذا إذن لا نترك لمجلس الحكم فرصة توسيع نفسه بنفسه؟"

"بول. لم يكشف هؤلاء الناس عن أية قدرة على توسيع نطاق تمثيلهم، لا في شهر أيار، ولا حين عينوا اللجنة التحضيرية، وليس قبل أسبوعين حين سمّوا الوزراء."

لا يبدو أن ولفويتز قد اقتنع، وغيّر الموضوع للحديث عن الحالة الأمنية. هل يمكننا إيجاد وسائل لتسريع عملية تدريب العراقيين بحيث يكون بإمكانهم استبدال القوات الأمريكية؟ أين سمعتُ هذا الكلام من قبل؟

ذكرته أننا سرّعنا من عملية تدريب الشرطة إلى أربعة أضعاف، وهو أكبر عدد على الإطلاق يتمّ تدريبه في أي مكان آخر، خلال سنة واحدة.

"إننا أيضاً رفعنا وتيرة تدريب الجيش العراقي الجديد إلى الضعف. سوف يكون لدينا سبع وعشرون كتيبة، عوضاً عن اثنتين فقط. ولكن سيكون من غير الواقعي أن نتوهم أن هذه القوات ستكون قادرة وجاهزة في فصل الربيع، حين تبدأ دورة انتقال القوات، يا بول. إن القادة العسكريين يقومون بتضليلك إذا قالوا لك عكس ذلك."

"يبدو لي أنه سيكون بمقدورنا استخدام الجيش العراقي بطريقة فعالة في قضايا الأمن، مع حلول ذلك التاريخ،" أجاب. "ولكن، يا بول، إذا كان ثمة من درس خلال الأربعين عاماً الماضية، فهو أنه يجب أن لا نشجع جيشاً احترافياً للقيام بواجبات أمنية داخلية"- وخاصة في العراق، حيث كان الجيش سلاح صدام المفضل في ممارسة القمع.

"حسن، يا جري، إنني لا أتفق معك. وأعتقد أن الحالة الأمنية تتطلب منا استخدام ما يتوفر لدينا من قوات عراقية." وأغلق المصنف الذي كان يحمله على الورقة التي قدمها فيث.

غادرتُ وأنا أشعر بالضيق حيال هذه النزعة من التفكير في أروقة البنتاغون.

كان قلقي حيال الوضع ككل قد ازداد خلال ذلك الأسبوع، بعد أن تنقلتُ في غرف اللجان في الكونغرس. خلال فترة تجاوزت العشرين عاماً، كنت قد اعتدت على جلسات الاستجواب في الكونغرس، لكنني لم أواجه بهذه العداوة التي كانت تواجهني الآن من بعض النواب والشيوخ. كان ذلك في أيلول، ٢٠٠٣، وكنا نقترب شيئاً فشيئاً من موسم انتخابات عام ٢٠٠٤.

يتبع